

مشروع التغيير الإسلامى

والنماذج التاريخية : معمل تجارب

ربما كان في التاريخ خبر وعبر، وتجارب وآيات، وشواهد وبراهين، تثبت مثل هذه الحقائق أو تعمق من دلالاتها.

هذا تعبير عن فكرة كان يرددها أستاذنا الدكتور المرحوم حامد عبد الله ربيع؛ فكرة ورؤية للتاريخ كمختبر للأفكار والنظريات، وكأرضية صالحة لابتناء "نماذج" تعمل عمل النظريات في إحسان الوصف والتفسير والتأويل والتحليل والاستشراف: مقارنة ومقاربة وتسديداً. وضمن هذه الرؤية الواجب تفعيلها يمكن قراءة المشروع الأكبر الراهن: "الشرق الأوسط الكبير" وما يرتبط به من مفاهيم متصادمة أو ما يمكن العنونة له بـ "صدام المفاهيم"، وذلك على النحو الذي قدم مثله الرافعي في المفاهيم العدو، والكلمات المقاومة...

إن الفكرة الرئيسة التي يمكن أن نستلهمها من عبرة التاريخ ونماذجه الواضحة وضوح الشمس في ضحاها تتمثل في أن الاحتكاك الإسلامى مع الغرب كانت له سمات ودلالات مهمة تنبع من الطابع اللازم والملازم لأصول هذين الطرفين الحضاريين؛ تنبع من المركب الأصيل المحفز لبناء كل منهما ابتداءً، والموجه لتطور كل منهما ولمساره انتهاءً، والمؤثر في تفاعلات هذين الكيانين

عبر تاريخ العلاقة بينها وعلى امتداده زمانًا ومكانًا. هذه السمات والدلالات يمكن استخلاصها من المرور على مراحل أو حالات ثلاث سابقة، مثلت لحظات فارقة معبرة، بالإضافة إلى المرحلة الراهنة الرابعة:

الحالة الأولى- ويمكن تسميتها "الحالة الأندلسية"، وهي حالة عجيبة؛ إذ برزت فيها إرهاصات ظهور "الدولة-القومية" في عالم المسلمين، وإن كان باسم مختلف هو "ملوك الطوائف" أو "طوائف الملوك". تلك الدويلات التي كرسست حالة التشرذم، كاشفة عن القابلية الأساسية لتحقيق الاستئصال الذي تم بعد ذلك للوجود الإسلامي في الأندلس وما تبعه من وحشيات تنصير إجباري ومحاكم تفتيش. لقد قَدِم المسلمون إلى هذه البقاع ومعهم مشروع فكري (فكرة) فاستطال وجودهم، إلى أن ذبلت الفكرة وانقشع شذاها، ثم جاءهم الغرب بفكرته "قوية" وإن لم تكن ذات قيمة، فكان لا بد أن يستأصل الشأفة؛ هكذا كان دخول المسلمين لشبه جزيرة أيبيريا وهكذا كان دخول الغرب بعدهم أو حلوله، كل كان يصدر أمامه مشروعًا حضاريًا حملته "الفكرة" أكثر مما حملته القوة العسكرية.

الحالة الثانية- ويمكن تسميتها "بالحالة الصليبية"؛ وهي اللحظة الثانية الكبرى للاحتكاك مع الغرب، كان التنازع فيها في جوهره -

على خلاف ظاهره - فكرياً رمزيّاً؛ تنازعاً على رمز: "بيت المقدس". في هذه الحالة أيضاً كانت دويلات "شرقنا" الإسلامي تمثل تكراراً للنموذج طوائف "غربنا" الأندلسي، وكانت طبائع هذه "الدول-القومية" تفرز ذات ميولها وقابلياتها للتشردم والانفصال.. لكن مع تميز قد يبدو ضئيل القيمة؛ هو الاعتراف الاسمي والرمزي بمظلة الأمة والخلافة. لكن يلاحظ أن هذا الاعتراف وهذا الاستغلال -رغم رمزيته وشكليته- فربما هو الذي ولّد -سراعاً- خمائر مقاومة وتجميع؛ فكان أن انبلج النورويون وصلاح الدين والأيوبيون؛ مما أحدث حالة من المد والجزر لم تنزل تتدافع فيها قابليات الوهن المفرقة مع خمائر عزة مجمعة، فيسترد المسلمون بيت المقدس (صلاح الدين وأخوه العادل)، ثم تؤخذ منهم بصورة عجيبة زمن الكامل أبي بكر ابن العادل.. إلى أن يجتمع العدوآن: من الشرق (المغول) ومن الغرب (الصليبيون).. وتستمر القابليات تعالجها وتدافعها.

هذه التجربة ولتي قبلها أفرزنا مقولات مهمة منها:

- أن الغزو حين يكون عسكرياً بحثاً يسهل التغلب عليه، وحين يصحبه فكر ومشروع فكري -ولو كان رمزياً- فإنه يعمر زمنًا ويستطيل (حتى يصل إلى قرنين في الحالة الصليبية، بينما كان ما بين سقوط بغداد باجتياح مغولي عسكري بجحافل مادية وبين

المواجهة المنتصرة في عين جالوت عامان فقط أو يكاد: 1258م/ 656هـ - 1260م/ 658هـ). إن المشروع الفكري يطيل أمد الفعل الاستعماري وإن كان باطلاً.

- أن أمراء التغلب (ساعتها) الذين تغلبوا بقوتهم على بعض مكامن السلطة، رغم إنه بتغلبهم واستيلائهم برزت الدويلات والإمارات الممزقة؛ إلا أنهم أيضاً استطاعوا أن يؤسسوا معادلات صعودهم واستيلائهم على السلطة (بشكل غير شرعي طبعاً على حساب المركز: الخلافة) في توازن مع استخدام تلك القوة -من جانب آخر- للقيام بوظيفة "حماية الأمة". لقد كانت قوتهم هذه نفسها سلاحاً ذا حدين؛ فهي التي مكنتهم -من ناحية- من حماية الثغور وحراسة حدود الأمة، وخاضوا بها الحروب ضد أعداء الأمة وخصومها، لكن -من ناحية أخرى- فإن تشرذم هذه القوة وتسرب عناصر الضعف لها تبعاً كان يصبُّ في ضعف الكيان العام؛ الأمر الذي استثمره العدوان الصليبي.

- وهذا الأمر -للأسف- لا تقوم به اليوم دول -قومية صناعتها التجزئة واحتراف التبعية؛ تصدع بالسيادة حيث يجب ألا تصدع بها، وتتخلى عنها حيث تجب تقويتها والاحتفاء بها قولاً وفعلاً. إن "السيادة" في معادلاتها الواجبة ليست إلا "الإرادة" و"العدّة" في واصلية بينهما هي "الإدارة": إدارة الكيان، وإدارة العلاقات،

وإدارة التماسك، وإدارة الاستراتيجيات والسياسات، وإدارة المواجهة للتحديات والممانعة على الخضوع والاستسلام والمقاومة للخصوم والأعداء. ليس هذا إلا صياغة لمفهوم "السيادة" ضمن معادلة الإرادة والمكانة والتمكين، وهذه ليست صياغات بلاغية لفظية؛ بل هي عمل تأسيسي وتراكمي مستمر يشكل البنية التحتية والقومية معًا لمضمون "السيادة".

- إن عالم اليوم في عالم المسلمين لم يعتبر درس التاريخ؛ فظل هؤلاء المتغلبون يمثلون نموذج "ملوك وحكام الطوائف"، ويحملون كل سيئات النموذج، ولم يقدموا حتى ما قدمه أمراء التغلب في تاريخنا حينما اضطلعوا ونهضوا بحماية الأمة أربطةً وثغورًا.

الحالة الثالثة - "الحالة العثمانية"، التي شهدت مع إرهابات ضعفها بروز دولتنا-القومية الحديثة، وذلك أثناء الحرب العالمية الأولى، والتي انتهت بأقصى ما كان يمكن أن يصل إليه الاحتكاك بالغرب، في صورة "الاستعمار" والاحتلال والحلول بعقر دار الإسلام، وتنفيذ المشروع الاستلابي بين يدي الآخر وعلى عينه.

لقد طرح الغرب مشروعه واضحًا إبان هذه المرحلة متمثلًا في "المسألة الشرقية" و"عبء الرجل الأبيض"، و"مسألة

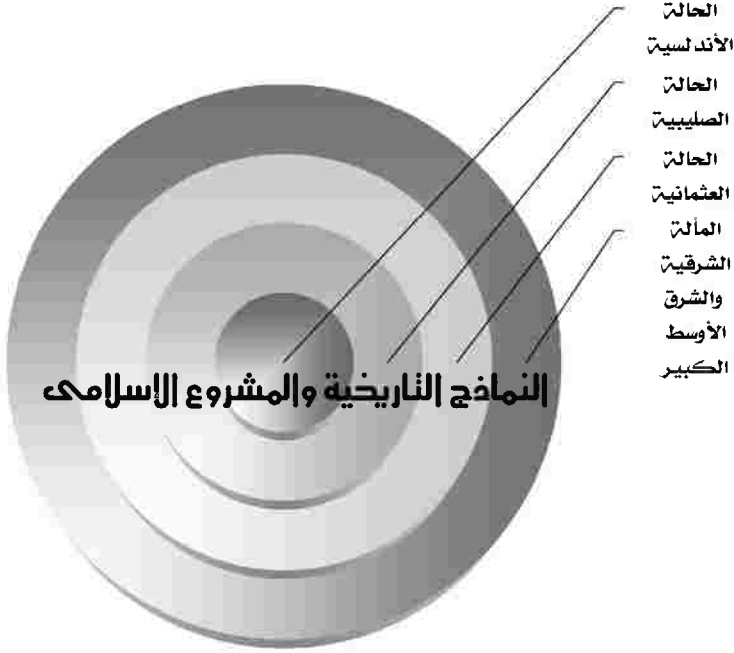
الرجل المريض"، فكيف واجهنا هذا المشروع؟ إنها المواجهة المرتدة على أعقابها، المسترشدة من التاريخ فقط بعروبة الجاهلية أو المكتفية منه فقط بجاهلية العرب: قومية الكلية البروتستانتية السورية، التي انتهت بالبعث "ربّاً لا شريك له وبالعروبة ديناً ما له ثانٍ"، مروراً بثورة الشريف الكبرى. إن الثورة العربية الكبرى لم تكن تمثل إلا الغفلة العربية الكبرى، التي أفرزت قواعد "الشرق الأوسط" الفسيفسائي وأسسها؛ وقائع الغفلة العربية الكبرى بعد نشوب الحرب العالمية الأولى، تلك الحرب التي بدا للمتصرين فيها "توظيف المنطقة ضمن عناصر صراعاتها"، والتي كانت تعني ضمن ما تعني عملية الاستفراد بالكيان العربي، ونقل الصراعات الأوربية/الأوروبية، إلى تقسيم "مناطق نفوذ" على أرض العالم العربي والإسلامي، قَصَمَ منها الاستعمار ما قَصَمَ، وتنافس المتنافسون في الحصول على أكبر نصيب:

"الاتفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا وبمباركة روسيا 1904، الحرب العالمية الأولى 1914-1918، الثورة العربية الكبرى 1915-1916، اتفاق سايكس / بيكو 1916، وعد بلفور 1917، فرساي 1919، مؤتمر سان ريمو وإعلان الانتداب على ما

تبقى من الأمة وبالأخص على فلسطين 1920، إسقاط الخلافة العثمانية 1924،..."

حزمة من التواريخ التي يجب أن تُقرأ في نسق وعلى صعيد واحد، لا تحرك فقط عنان الفطنة للاستهداف الخارجي، ولكنها كذلك -وعلى نفس القدر وربما يزيد عليها- تدفعنا إلى أن نفطن إلى قابليات هذا الاستهداف والتمكين للخارج. إن الخارج لا يتمكّن من الداخل إلا بمقدار ما يمكّن له الداخل؛ إنه درس سُنن التاريخ في معمل تجاربه وعالم أحداثه.

الحالة الرابعة- وهي الراهنة: "الشرق الأوسط: من رحلة المسألة الشرقية إلى الشرق الأوسط الكبير": وهذه المرحلة هي خلاصة ما سبقها، إن كل الحالات السابقة إنما قامت على مشروع "فكّ وإعادة تركيب" للمنظومة، ومن ثم لم تكن لتمضي قُدماً دون قابليات لهذا الفكّ ولإعادة التركيب، فكان لا بد أن تستقبلها قابليات الدولة -القومية، أيّا كانت صورتها: ملوك طوائف (طوائفية)، دويلات مستقلة (شعبوية)، ولايات مستقلة (دولة محمد علي وخلفائه، الباشوات، البايات، الدايات وانفراط أوصال حياة الرجل المريض...) .. أو دول تدعى مستقلة حالياً (قطرية)، وموازنين القوى في ذلك الوقت.



عواقب الدولة القومية وعالم المسلمين

قسمت جديدة وتأثيرت على حالة الأمة ومشروعها :

ولكنه كان التعدد الذي أشار إلى النشأة الخاصة للدول القومية في عالم المسلمين والعالم الثالث، والذي حكمته موازين حقبة ما بعد الاستعمار الاستيطاني والدخول في مرحلة جديدة من علاقات الدول القومية التابعة.

هذا التعدد الذي صاحب الدولة القومية في عالم المسلمين والعالم الثالث، صاحبه تعدد في الرؤى ونماذج التنمية، كما غُلف بسياقات أيديولوجية، خاصة العالمية منها (الرأسمالية والاشتراكية)، ويمكن لها حالة سائدة حكمت السياسات والعلاقات سُميت بالحرب الباردة.

وأفرز هذا التعدد عدداً من القضايا التي أصبحت موضع مساجلات فكرية أضافت إلى التجزؤ الموجود تجزئاً من الناحية الفكرية شكل محاضن لتلك التجزئة واستمرارها.

فبين التجزئة والوحدة أو المستلزمات لها من تكامل وتعاون وتضامن، وبين التبعية والاستقلال ومتطلباته من قوة وفاعلية، وبين التخلف والنهضة ومفاصلها من تنمية وعمران وإنماء. هذا الحال من التعدد واكبه عالم أحداث ونظم، غالباً ما سادت فيه علاقات وسياسات (التجزئة - التبعية - التخلف) أكثر .

**مما أثرت فيها سياسات وعلاقات (التكامل والوحدة
والاستقلال والنهضة):**

- * تفاقم مشاكل الأقليات في عالم المسلمين.
- * الاتجاه نحو الانفصال والتفكيك.
- * ضعف التوجهات التكاملية والوحدوية والتعاونية: رؤية
وسياسات وعلاقات ومؤسسات.
- * الصراعات البينية، وصراعات الحدود، وصراعات الأعراق.
- * تدويل المشاكل والقضايا التي تخص عالم المسلمين.
- * ضعف التنسيق في السياسات والعلاقات، خاصة القضايا
البينية والمشاركة والمتبادلة (القدس).

**بررر مشاكل الأقليات الإسلامية ولكيانات المسلمة داخل
الحضارة الغربية:**

- * البوسنة والهرسك.
- * كوسوفا.
- * الشيشان.

هذه الخريطة أشارت إلى أن مفهوم الدولة القومية -إدراكاً
وعملاً- تحول إلى معنى علمي في الإدراكات والسياسات
والعلاقات والمؤسسات والغايات، وهو بهذا التشكيل مثل
مجموعة من التأثيرات يحسن رصدها:

أولاً: إن المفهوم ولد قسمة جديدة في المنظومة الدولية ومكان المسلمين فيها، إذ ولّد خريطة تعدد اختلفت عن أنماط التعدد المختلفة في الخبرة التاريخية. وهو من المفاهيم التي أثرت على كثير من المفاهيم التقليدية الفقهية من مثل "دار الإسلام ودار الحرب"، وهو أمر يعني -ضمن ما يعني- اختلاف منظومة المعايير الحاكمة، وبروز مفهوم المصالح القومية، وصعوبة توصيف الواقع من خلال المفاهيم الفقهية، ومن هنا صادف عالم المسلمين أزمات غاية في الأهمية شكلت إشارة إلى متغيرات في الواقع لا بد من أخذها في الحسبان:

- * حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية - الإيرانية).
- * حرب الخليج الثانية (غزو العراق للكويت).
- * حرب الخليج الثالثة (احتلال العراق) (التهديد بضرب إيران).

وصاحب هذه الأزمات حال من الفوضى الفكرية والتوجهات التي تسربت بغطاء ديني، حتى استحققت اسم "الفتنة الفكرية والدينية"، اختلطت فيها الرؤى واستخدمت أسلحة الفتاوى، وشنت بصدها أقصى حروب الكلمات. وفي كل الأحوال اتضح لكثير من هؤلاء أنهم يغفلون عناصر ومتغيرات جديدة أهمها "الدولة القومية" كما هي كائنة في عالم المسلمين والعالم الثالث،

وعناصر القسمة الجديدة التي تفرضها، وسياقات الدول العلمانية... إلخ.

ثانياً: إن المفهوم كما تم إدراكه في عالم المسلمين شكّل مساراً تهميشياً لمفهوم "الوحدة"، بل أكثر من ذلك فرض دوافع على عمليات التكامل والتعاون والمؤسسات الجامعة، وكانت معظم تأثيراته سلبية على مفهوم الأمة عامة ومفهوم الأمة الإسلامية على وجه الخصوص كالآتي:

1. إن المفهوم في إطار معاني الدولة القومية كما تم إدراكها برز كمفهوم أحق بأن يوصف بـ "الدولة القومية التابعة" المحافظة على واقع التجزئة من جنب، والمقلّدة لنماذج تنمية من خارجها. وفي إطار يمثل قدرات تابعة لا نابعة، ومن هنا كان من الضرورة البحث في التأثيرات العميقة والواقعية الذي تركها مفهوم الدولة القومية بحيث لا يمكن القفز على واقعها بأي حال من الأحوال في الإدراك وفي الاعتبار، والمفهوم وتأثيراته السلبية التي تكرست في إدراكات الوعي ومجالات الممارسة. كان من المهم فهم الدولة القومية ضمن مسارين:

* مسار الجماعة الوطنية كمفهوم جامع لقوى وفاعليات الداخل، وبناء كيان المصالح على قاعدة من اعتبارات الجماعة الوطنية، وما يصب في عافيتها وقدرتها وفعاليتها.

* مسار الدولة القومية كمفهوم يؤكد على تعظيم قدرات هذه الدول واتخاذ السياسات والعلاقات والمسارات والمؤسسات المؤكدة لممارسة بنية أو داخلية أو إقليمية أو دولية تقوم على استثمار الإمكانيات وتحويلها إلى قدرات وفاعليات على كافة المستويات.

2. أن المفهوم أبرز مع عوامل ومتغيرات أخرى تنظيمات بديلة أو موازية، لعبت دورها في طرد تكوينات أصيلة باعتبارات التوحد القومي أو الجامعة الإسلامية، ومن هنا برزت وحدات تحليل مثل الشرق أوسطية، مثل المتوسطية، أو الشراكة العربية الأوربية... إلخ (وحدات إحلال). وهو أمر يتطلب منا ضرورة فرز هذه التكوينات والوحدات الصاعدة وتأثيراتها على وحدات أصيلة ليس فقط في التحليل، ولكن في كونها مجالاً حيويًا للحركة.

3. إن المفهوم أقام مؤسسات جامعة من الناحية الشكلية، ولكنها نُقضت في العمل من جراء إدراكات لهذا المفهوم من مثل السيادة وغيرها. إن البحث في فاعلية مثل هذه المنظمات الجامعة سواء كانت منظمات سياسية أو كلية أو نوعية، إنما يشير إلى ما يمكن أن يتركه هذا المفهوم وإدراكاته على تلك التكوينات وسياساتها وغايتها، وفي النهاية فاعليتها.

ومن هنا كان على هذه الدول ألا تقف كثيرًا عند النشأة القسرية والشائنة للدولة القومية، بل عليها أن تتعرف على التأثيرات

السلبية التي يمكن أن تركها في الوعي والسعي. وألا تقف عند عناصر سيادة قومية مهمة عناصر دولة قوية ذات سيادة حقيقية لا متوهمة، تصدع بها حينما يجب ألا تصدع بها، وتفطر فيها حينما يجب التمسك بها.

والبحث في فاعليات التأسيس من الأمور المهمة التي يجب ألا تتصور إدراكات عالم المسلمين أن مجرد إنشاء هذه المؤسسات هو غاية المنى ونهاية المطاف، بل هي ضمن عملية موصولة تتحرك من التأسيس إلى الفاعلية (حفظ الابتداء، وحفظ البناء، وحفظ البناء والارتقاء، وحفظ الأداء الذي يحوط كل أنواع الحفظ بما يؤكد منظومة متكاملة من الحفظ هي في النهاية تؤكد على منظومة الفعل والتفعيل والفاعلية).

4. إن هذا المفهوم والذي تخطته الخبرة الأوربية حينما استنفد أغراضه ضمن مسيرة تطور البناء الحضاري، ظل مكيناً لدى هذه الدول في مواجهة بعضها، بينما توارى في علاقاتها الغيرية خاصة عبر الغرب ودوله. وربما هذا يمكن أن يكون دالاً في عملية التفسير لما أُسمي بـ "القرية العالمية" من جراء الثورة الاتصالية، وهو أمر أحدث صناعة شبكة علاقات صارت وثيقة؛ قفزاً على اعتبارات الجغرافيا والتاريخ والعقيدة والمصير، وأخرى خُذلت أو هُشمت رغم أن تلك الثوابت السابقة تؤكد عليها وتؤكد أحداث التاريخ على إمكاناتها في تعظيم الإمكانية والفاعلية.

ومن ثم ظل مفهوم القرية العالمية يعني تعظيم الاتصال بالغرب أكثر مما يعني تعظيم الاتصال بين العالم الإسلامي أو العالم العربي مثلاً. بل على العكس من ذلك فقد أبقى على كل عوامل الانفصال والتجزؤ والتبعية وربما التخلف الذي تكسوه قشرة الحضارة لا عمقها وجوهرها. وظلت الأمور والسياسات والعلاقات تسير ضمن مسار مزيد من توهين العلاقات الداخلية والبيئية، ومزيد من تكريس العلاقات الغيرية والخارجية. إنها المفارقة التي يؤكد لها إدراك أبدية الدولة القومية في عالم المسلمين، وإدراك الطابع المرحلي لهذا المفهوم في إطار علاقات وتكوينات عبر قومية.

بل إن الأمر قد لا يتعلق بمزيد من العلاقات عبر القومية وكأنها تجري لذاتها لا لآثارها وتأثيراتها، الأمر يرتبط بالأساس بعلاقات فاعلة عبر قومية تحقق أصول الفاعلية وضمان استمرارها واستثمارها في سياق المجال الحيوي لا خارجه أو قفراً على مقتضياته ومتطلباته وروابطه الحقيقية والجوهرية.

ثالثاً: إن مفهوم الدولة القومية وتوابعه (السيادة - الحدود... إلخ) لا بد أن يؤثر عليه مفهوم وعملية العولمة والظواهر المصاحبة لها. إذ أبرزت العولمة نوعية من التأثيرات جديدة، كما أضفت على تأثيرات سبقت كثافة وسرعة وعمقاً.



مشروعان يتدافعان في المنطقة

(الأمة الوسط والشرق الأوسط الجديد)

لماذا "الشرق"؟ لماذا "الأوسط"؟ لماذا "الكبير"؟
 أما "الشرق" فلأنه هو الغرب المتحدث المحدث وحده، وهو لا يدرك الآخر إلا من منطلق "مركزية الذات" وأوليّة الأنا، فكنا شرقاً، رغم أننا في الوسط (وسط الكوكب/ وسط الخريطة التي يتفق على رسمها الجميع وأهل الاختصاص)؛ لأنه رأى نفسه أسّاً وأساساً، وما عداه كان شرقاً وآخر وثانياً وثالثاً، وفضلوا إعادة تسميته كما تراءى لهم... فـ"الشرق" تعبير عن وجهة نظر المتكلم، حين لا يرى معياراً للتسمية إلا هوى ذاته، من منطلق "الغرب والباقي": **The West & The Rest**.

أما "الأوسط" فهو قد استدرك على مطلق "الشرق"، إنه شرق مخصوص بخاصية، ومقيّد بقيد يميزه عما سواه، إنه "أوسط"؛ ذلك أن أمته هي الأمة الوَسَط، إن "الأوسط" اعتراف بالتميز اضطر الغرب إليه من جهة، وسعى للاستبدال والتحويل والتحريف من جهة أخرى، تحريفاً "للأمة الوسط". أما "الأمة الوسط" فهي الحقيقة المفترضة لهذه الأمة بالجعل الإلهي، وبشرطها التي على رأسها "الشهود والشهادة" على الناس، واتباع الرسول الشاهد المبشر النذير السراج المنير الداعي إلى الله:

﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: 143].

أما "الكبير"، فإن كل مشروعات الغرب حين يحترك بعالم المسلمين، وكل المشروعات المواجهة له تنحو إلى "تكبير المسألة"، ومدّ المجال الحيوي للغرب لإنجاز مصالحه أو بالأدق مطامعه الممتدة التي لا نهاية لها. فما السر في هذا الميل التوسيعي؟ إنه مفاعل "الأمة" الذي يستقطب الآخر إلى نمط من التعامل الشمولي الساعي إلى تفريق "الجمع" وشرذمة "الجماعة"، وتفكيك أوصال "الأمة الجامعة"، والذي يستقطب كذلك مشروعات الإصلاح لكي تنهض على أساس استجماع المكنات في صورة "الأمة". إن مفهوم "الأمة" كان يرتبط عادة بمشروع إصلاحي: فعبد الرحمن الناصر حين طبق مبدأ "النصرة والمواالة" وسار عكس تيار الشرذمة الطوائفي أفرز مشروعاً إصلاحياً قوامه "الأمة الجامعة" فدانت له الأندلس .. وكذا بقايا السلاجقة (زنكي وابنه نور الدين..) والأكراد (الأيوبيين..) الذين ارتقوا على واقع "الشعبوية" وأيقنوا أن لا سبيل إلى استرداد بيت المقدس إلا من بعيد؛ من "الجهة الموحدة": شمال العراق مع الشام مع مصر، مع الاعتراف بالمظلة، ورفض كل الرموز المناوئة الهادمة للمظلة،

هؤلاء عرفوا سر المسألة (الأمة الجامعة) فأفلحت مساعيهم. إن ابن تومرت كان مثلاً على الربط بين شرق الأمة وقلبها الذي ارتبط به عقيدة وعلمًا وحجًا، وغربها حيث الأندلس والمغرب "الأقصى"، كذلك استكمل المرابطون النموذج حين ضموا الجنوب على الشمال، وكسروا الجغرافية الفاصلة، والتاريخية المفرقة؛ ليربطوا - بأربطتهم ودولتهم - الأواصر الأصيلة.

لقد كان كل من هؤلاء يرجع - إبان الأزمة - إلى الأمة، "يفيء إلى أمر الله"، "يتحيز إلى فئته"، في عمليات كرّ وفرّ تشيد الإطار ولا تهدمه.

إن "يوم الأحزاب" عاد أدراجَه، ولكنه عود غير أحمد، فالخندق الحائل الحامي قد ردمته "العولمة"، والاختراق صار - في ظل قابلياته - خرقًا وانخراقًا، والأحزاب صار فيهم مَن هم "من بني جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا"، .. وبرزت الأمة / القصعة "تداعى" عليها الأمم من فوقها ومن أسفل منها، لا من قلة، ولا من إقلال، بل من وهن وقابليات استخفاف.

فأين سفينة الأمة من هذا الخضم؟ هل يعي هؤلاء ممن خرقوا "سفينة الأمة" ولسان حالهم يقول: "نخرق خرقًا في موضعنا هذا، .. ولم نؤذ من فوقنا، .. نحصل منه ماءنا... هذا موضعنا نفعل فيه ما نشاء"؟! ما بال هؤلاء لا يفكرون إلا تفكيرًا "أخرق"

ينخرق السفينة حتى تشرف على الغرق والهلاك... إن بعضاً من الأمة لا يعون الدرس، ولا يتخذون العبرة من الخبرة والفكرة، لم يتعرفوا على درس مصطفى صادق الرافعي حينما بحث في متابعات منظومة السنن فوجد أن "أصغر خرق يعني أوسع قبر"؟

إن المشروعات التي تحمل شعار "الشرق الأوسط" برزت تاريخياً لتعبر عن هدف السيطرة على المنطقة بأشكال وأساليب تختلف حسب الزمان والمقام، وهي وسيلة تشكّل حلقة متصلة - سواءً أكان هذا "الشرق الأوسط" "جديداً" أم "كبيراً" - لتحويل أنظار الشعوب (إسلامية أو عربية) عن هدفها الاستراتيجي الذي أجمعت عليه "الأمة" منذ سقوط الخلافة العثمانية؛ والذي يهدف إلى إعادة بناء المنطقة العربية والإسلامية وإعادة توحيدها في صورة عصرية من خلال بناء تكتل إقليمي يضم دول العالم الإسلامي العربية وغير العربية، وهو أمر يحيلنا إلى قواعد النظر السليم لمشروعات الشرق الأوسط؛ هذا النظر الذي لا يكفي فيه مجرد رفض تلك المشروعات التي تحمل شعار الشرق الأوسط بل لابد من أن تضع القوى الفاعلة سياقات عملية لبناء تكتل عربي إسلامي إقليمي عصري مستقل عن نفوذ الإمبراطوريات الأجنبية التي تريد استغلالها والسيطرة عليها.

ومشروعات شعار الشرق الأوسط ليست إلا تحايلاً أجنبياً يراد

به تجاهل وحدة الأمة العربية الإسلامية صاحبة هذا الإقليم، بل وتجاهل وجودها وحقوقها، وإعطاء منطقتنا اسمًا جديدًا يفتح الباب لسيطرة قوى أجنبية، تهدف من وراء مشروعاتها ومبادراتها إلى تحقيق مصالحها التي ترى في الهيمنة والسيطرة عليها الطريق المؤكّد لتحقيق ذلك في النظر إلى هذه المنطقة كعُقدة استراتيجية، فهل يمكننا أن نتدبر تلك المعاني حينما يرد علينا شعار تارة يوصف بشرق أوسط جديدًا، وتارة بالكبير؟

إن "الشرق الأوسط" إقليم واسع في هذه الأيام، وله قضية تُذكرنا "بالقضية الشرقية" أو ما عرف بالمسألة الشرقية في القرن التاسع عشر. والذين عاصروا لغة السياسة والصحافة قبل الحرب العالمية الثانية يذكرون أن هذه التسمية لم تكن شائعة كما هي الآن، ولم تكن تعني ما تعنيه الآن، ويلاحظون أنها بدأت تروج في الخمسينيات والستينيات في فترة الحرب الباردة، حتى أنها أخذت معنىً أوسع مما كان لها من قبل، ومن حقهم أن يسألوا أنفسهم عن العوامل التي فرضت هذا المصطلح على لغة الصحافة والإعلام والسياسة، ومن حقهم كذلك أن يبحثوا عن الأسباب التي دفعت بعض القوى لترويجها، والأهداف التي ترمى لها من وراء ذلك.

كان "الشرق الأوسط" قبل الحرب العالمية الأولى منطقة تفصل بين "الشرق الأدنى" و"الشرق الأقصى"، ولكنه اليوم في

لغة الصحافة والسياسة الغربية قد اتسع نطاقه ليشمل في نظرهم ما كان يُسمى من قبل بالشرق الأدنى إلى جانب ما كان يُسمى بالشرق الأوسط قبل ذلك: "Great Middle East". ولا يمكن فهم هذا التوسع في مفهوم "الشرق الأوسط" إلا بدراسة العوامل الفكرية والسياسية التي تؤثر في رسم خريطة العالم وتحديد مناطقه، وهذه العوامل لا تقتصر على الاعتبارات الإقليمية والجغرافية.

إذا كان "الشرق الأوسط" تعبيرًا جغرافيًا فإن أحد أهم مقصوداته الزائدة على مجرد الوصف تمثل في "زراع إسرائيل في الكيان العربي"، بل وإيجاد قاعدة شرعية وحجية ليس فقط لاستزاعها بل وقبولها ضمن مشروع أُسميَ "السوق الشرق الأوسطية"، وضمن حركة تطبيع وتطويع كبرى، وصار "الشرق الأوسط مزروعًا به إسرائيل" شعارًا دالاً ومؤثرًا على استراتيجية بعيدة المدى ... ولا يكتفي دعاة "مشروعات الشرق الأوسط" بفرض التعاون مع إسرائيل اقتصاديًا، بل يريدون أن تكون لها الأولوية على علاقات التعاون بين الدول العربية والإسلامية بل وسيلة لمنع هذا التعاون، شاهدنا في ذلك اتفاقات مفروضة ومشروطة، يتوارى فيها استخدام مفاهيم "العالم العربي" و"العالم الإسلامي" فضلاً عن المفاهيم التي تتمحور حول "الأمة"؛ لمصلحة كل تعبير يحمل مدلول "الشرق الأوسط". إن شعار

"الشرق الأوسط" في المدى الطويل سوف يتناقض مع وجود الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى أو أي تكوين جماعي يشير إلى معنى التوحد والجامعية، لقد بدا هذا المفهوم ضمن عمليات إحلال، في الوجهة والهدف والمقصد.

وحينما يبرز مفهوم "الشرق الأوسط الكبير"، وما يحمله من تضمينات، فإننا أمام منطقة أكثر اتساعاً؛ على مقاس المصالح الأمريكية والتي اتسع مجاها الحيوي بكل حدوده للتعامل مع عالم المسلمين والعالم الإسلامى، فصار "الشرق الأوسط الكبير" ليس إلا العالم الإسلامى أو يكاد؛ هكذا سيكون هذا المفهوم الجديد هو البديل "للأمة الوسط"، وكأن هذه المنطقة بين مشروعين يتدافعان: "الشرق الأوسط" و"الأمة الوسط".



المقاس الكوني للشرق الأوسط الكبير

مبادرات إصلاح أم إعادة تشكيل

وهكذا فإن مصطلح "الشرق الأوسط" يعتبر من المصطلحات الغامضة التي لا تشير إلى جغرافية ذات حدود ثابتة، على الرغم من وجود العديد من العناصر المشتركة التي تميز قطاعات في هذه المنطقة عن غيرها؛ مثل: اللغة، والدين، والثقافة، والتاريخ، والأصل العرقي. ويرجع هذا الغموض إلى العوامل السياسية التي صاغت المصطلح كي تعطيه شكلاً مرناً يمكن إعادة تشكيله طبقاً لاستراتيجيات الدول الغربية ونطاقات نفوذها وأجندة مصالحها. وخلال الثمانية عقود الماضية تم بالفعل إعادة رسم المنطقة عدة مرات من خلال المعاهدات أو الأحلاف أو المبادرات التي سعت إلى تكريس هيمنة الإمبراطوريات الغربية. وفي معظم الأحوال جرت محاولات تمرير تلك المبادرات تحت غطاء من الشعارات والأهداف النبيلة؛ مثل دفع الخطر عن شعوب المنطقة، ومساعدتها بدعوى تحديثها وتنميتها، والوقوف إلى جانبها لتقرير مصيرها وإقامة حياة ديمقراطية.

ومبادرة "الشرق الأوسط الكبير" هي استمرار لتلك السلسلة من المبادرات التي تتم جميعها تحت مزايم إنسانية لا تختلف كثيراً عن سابقتها من حيث السياق والأهداف والأسلوب. قد تكون

هناك بعض الاختلافات في التفاصيل بطبيعة الحال -نظرًا لتغير الأحداث- إلا أنه يظل هناك العديد من القواسم المشتركة؛ الأول- أن مثل هذه المبادرات تصاحب -في العادة- أحداثًا وتحولاتٍ كبرى في المنطقة؛ مثل الحروب المباشرة أو غير المباشرة، أو السعي لاحتواء خطر يهدد مصالح الدول العظمى، أو الإعداد لهجمة استباقية لتكريس النفوذ الاستعماري والهيمنة على دول المنطقة. القاسم الثاني- هو أن الأهداف المعلنة لتلك المبادرات لا تعكس في أغلب الأحيان الأهداف المضمرة من ورائها. فأغلبها يتم خلف شعارات جذابة، مثل: "المهمة الحضارية" أو "الحرية" أو "الديمقراطية" أو "التنمية" و"التجارة الحرة" و"الارتقاء بكرامة الإنسان". الثالث- أن هذه المبادرات لا تتم دون المساعدة من قوى إقليمية داخلية؛ إما عن طريق التواطؤ المباشر (باب عالٍ أو شريف من ورائه لورانس أو ملك أو رئيس أو قوى "تحالف ديمقراطية")، أو بسبب عجز واضح ليس له مبرر إلا غياب الإرادة وعدم الرغبة في التصدي لإفشال تلك المبادرات بكافة الوسائل.

إن أمريكا تخوض الآن حربها العالمية الرابعة، وتؤسس لأمنها الاستراتيجي للقرن الواحد والعشرين. في الماضي خاضت تلك الحرب ضد الشيوعية والاتحاد السوفيتي، والآن تخوضها ضد ما

يسمى "الإرهاب والخطر الإسلامي"؛ إلا أن الحرب هذه المرة مختلفة وأشدّ ضراوة؛ فهي حرب تُشنّ ضد مفهوم وخطر هلامي.. في كل مكان... وضد أي مصدر قد يشتم أو لا يشتم منه خطر محتمل، وتستخدم فيها كافة الوسائل السرية والعلنية. فحرب أمريكا على الإرهاب ليس لها مجال جغرافي أو زمني أو حتى هدف محدد. الإرهابيون هم مَنْ يكرهون الحرية ويقفون ضد الحداثة ويكرهون القيم الأمريكية. وهذا يمس المنطقة العربية بشكل مباشر وكبير؛ فحسب رؤية المحافظين الجدد ورؤية بوش المعلنة؛ فإن النظم السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في المنطقة تولّد الإرهاب، ويجب أن تتغير. وأكد ذلك بودهورويتز (وهو أحد المحافظين المؤثرين) بقوله: "إن مهمة بوش أن يخوض الحرب العالمية الرابعة... وهي الحرب ضد الإسلام الجهادي". وفي نظره فإن أعداء الولايات المتحدة لا يقتصرون على دول محور الشر (العراق وكوريا الشمالية وإيران)، "وإنما وعلى أقل تقدير فإن محور الشر يجب أن يمتد ليشمل سوريا ولبنان وليبيا، وحتى "أصدقاء" الولايات المتحدة كالسعودية ومصر والسلطة الفلسطينية". وينصح بوش بأنه "يجب أن يكون لديه الشجاعة لفرض ثقافة سياسية جديدة على العالم الإسلامي المهزوم، كما فعلنا في اليابان وألمانيا".

ومن هذا المنطلق تأتي مبادرة الشرة الأوسط الكبير؛ الولايات المتحدة تخوض حربها في المنطقة بالقوة العسكرية المباشرة ضد "الدول المارقة" (العراق أولاً، والبقية تأتي: إيران وسوريا ولبنان والسودان)، وبترهيب "الدول الصديقة" أو حلفائها التقليديين (السعودية ومصر واليمن) عن طريق الضغط عليهم بورقة الديمقراطية وزعزعة استقرارهم (Destabilization) سياسياً واقتصادياً وثقافياً؛ كي يصبحوا أكثر تعاوناً وطواعية. فما أعلنه بوش وأركان إدارته هو أن النظم الاستبدادية التي تدعمها الولايات المتحدة في المنطقة لم تنجح، وغير قادرة على المحافظة على الاستقرار ومنع التهديدات للأمن القومي وللمصالح الأمريكية. فتحت هذه الأنظمة الاستبدادية يرقد أخطر تهديد للأمن القومي لأمريكا، وبالتالي لا يمكن لأمريكا أن تنتظر أكثر من ذلك ويجب عليها أن تبادر بتغيير المنطقة...، وليس بالضرورة الأنظمة. أي أن تفرض "ثقافة سياسية جديدة على العالم الإسلامي المهزوم، كما فعلنا في اليابان وألمانيا"؛ أي إن مناخاً ثقافياً-سياً واقتصادياً واجتماعياً جديداً يجب أن يسود في المنطقة.

فقد صرح ريتشارد أرميتاج، نائب وزير الخارجية، أثناء الاستعدادات لغزو العراق: "سنصرهم الواحد تلو الآخر... كما الحال في مباريات المصارعة".

وأوضح ذلك السناطور الجمهوري لوجار، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي؛ وهو بالمناسبة (مناسبة زمن المبادرات والإصلاح) صاحب مبادرة أيضًا بعنوان: **"Greater Middle East: Twenty First Century Trust"** حين صرح: "في النهاية فإن مناخًا اجتماعيًا وسياسيًا جديدًا يجب أن يطرأ في المنطقة التي هي مصدر لمعظم التهديدات الإرهابية التي تواجه المجتمع الدولي".

"علينا أن نحول حديث الحادي عشر من سبتمبر من مخاطر حلت بالولايات المتحدة إلى فرصة لتمكين مشروعنا في تحرير العالم ونشر قيمنا في الحرية" - هكذا يردد كل حين أساطين تخطيط السياسة الخارجية وتوجيهها وتنفيذها في الولايات المتحدة.

وركز مسئول كبير في الإدارة الأمريكية على هذه النظرية عندما قال إن الولايات المتحدة قد بدأت "التزامًا لأجيال" حيال العراق يشبه جهودها لإعادة صياغة ألمانيا في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. وحدد مساعد بوش استراتيجية طويلة المدى تنشر فيها الولايات المتحدة قيمها عبر العراق ومنطقة الشرق الأوسط بالضبط كما حولت أوروبا في النصف الثاني من القرن العشرين.

وبعد أن كانت هذه الفكرة محدودة في القائمة الأصلية لأسباب الحرب، فقد حلت في الوقت الراهن محل سائر مبررات الحرب،

وبصورة معلنة وفجّة. فقد أضاف المستشار قائلاً: "عندما نتحدث عن موارد، فهذا لن يستمر فقط لسنوات... يمكننا القول إن ما فعلته أحداث 11 سبتمبر هو منح الولايات المتحدة نفس الحافز نحو الشرق الأوسط. كل ما عليك فعله هو إحداث تغيير في المنطقة إذا كنا لا نريد وجود إرهابيين يطاردون الشعب الأمريكي لأجيال قادمة".

وهكذا وعلى ذات الخط، يتحول الإصلاح إلى قولته حق يُرَد بها باطل؛ محاولة لتأسيس جوانتنا مو الكونية.

وفي اعتماد قمة الثمانية مصطلح "الشرق الأوسط الكبير" عنواناً لمبادرة "الإصلاح" ذات المنشأ الأمريكي دلالة إجماع صناع قرار الدول الثمانية على التعاطي مع المنطقة باعتبارها مساحة جغرافية وليست دائرة حضارية عربية الهوية والثقافة إسلامية العقيدة، تمتلك مخزوناً تراثياً متميزاً وثقافة وقيماً وأنماط سلوك خاصة. وذلك جرياً على ما عرف به الفكر والعمل الاستعماري الأوروبي، ووريثه في هيمنة كونية أمريكية، من إسقاط الطروحات الاستشراقية على الواقع الموضوعي في عالم العرب والمسلمين، المتميز بامتلاك كل مقومات الوجود والارتقاء والنماء والتأثير.

في نهاية أكتوبر/ تشرين أول 2003 صرح وزير الدفاع الأمريكي السابق رامسفيلد أنه من الضروري شن "حرب

فكرية". وأوضح أن الإرهاب لا يمكن هزيمته بالقوة العسكرية فقط، وإنما أيضًا عبر محاولة كسب العقول والقلوب، وحرمان الجماعات المعادية لأمريكا من تجنيد شباب جدد.

فدعوة "الشرق الأوسط الكبير" تعني من بين ما تعنيه، وضع العرب -أنظمة وقوى شعبية وشخصيات فكرية- أمام تحدٍّ ذي بعدين متضادين: الطروحات التي تستهدف خلخلة الأنسجة الاجتماعية العربية والإسلامية، وإدماجها على شكل كتونات عرقية وطائفية في نظام إقليمي، يدور بقيادة صهيونية في الفلك الأمريكي، مقابل الطموحات التي غايتها تعظيم قدرات وتعزيز منعة العالم العربي، وتنمية التفاعلات الإيجابية قطريًا وقوميًا، والاستفادة بقدر المستطاع من تجربة الاتحاد الأوروبي.

إنها حالة من تكريس "الوهن" في الكيان والتفكير والتدبير والتغيير، وفي المقابل حالة من تأكيد "العزة" في خمائرها في تماسك النسيج للكيان الاجتماعي الحضاري العربي وأصول التفكير الناهض والتدبير الرافع لمكانة الأمة، والتغيير الدافع لإمكاناتها وفعاليتها. "الشرق الأوسط في عرفهم - تاريخًا وجغرافيا - عقدة استراتيجية ولكنه في ذات الوقت قوسًا للأزمات"

بدا ما سمي بعملية السلام يأخذ مداه في عملية التفافية كبرى تقوم على قاعدة تحاول اخراج كل ما تستطيع من دول من حال التورط في الصراع العربي الاسرائيلي و مجاله الحيوي الإسلامي .

و برزت الولايات المتحدة بتفردھا كقطب أوحء فى المنظومة الدولية ٲمارس سياسة كونية ، و بصعود اليمين الدينى الأمريكى المحافظ ، الذى خاض سلسلة من المعارك فى افغانستان و العراق و فلسطين التى تمثل معملا التجارب الدائم فى اطار "اصطناع دولة إسرائيل " التى شكلت العصا القربية فى المنطقة ترفع وقت تشاء و انى ترغب ، و أذعنت الأنظمة لتدخل بيت الطاعة الأمريكى فرادى و جماعات و تتمثل لرؤية هنا أو هناك حول الشرق الأوسط الجديد .



خريطة التحديات الحضارية فى العالم الإسلامى تشير الى قضايا المشروع الإسلامى للتغيير وأهم أسئلته

يركز هذا الموضوع بشقيه (الداخلى والخارجى) على جملة التحديات السياسية الحضارية فى العالم الإسلامى ، ويتضمن هذا الموضوع بدوره أسساً ومقدمات منهجية تعتبر بحق مستلزمات أساسية لدراسة هذا الموضوع ، ومن أهمها :

مفهوم العالم الإسلامى ، مفهوم التحديات الحضارية السياسية ، والعلاقة بين الداخلى والخارج ، و السياسى وعلاقته بالجوانب الأخرى تأثيراً وتأثراً ، فضلاً عن إمكانات التناول المنهجى لهذا الموضوع ، وأكثر المداخل تناسباً وملاءمة لدراسة هذا الموضوع فى إطار الأهداف المقررة للدراسة والبحث .

وقد برز العالم الإسلامى ومنذ ظهور هذا المفهوم على ساحة البحث والدراسة كقوة مميزة على الساحة الدولية وذلك بسبب الموضع الاستراتيجى الذى تحتله الوحدات السياسية والدول المكونة له ، وبتأثير الأحداث المتشابكة والكبرى التى جرت وتجرى فى مختلف البلدان الواقعة فى نطاقه .

ورغم تواتر استخدام هذا المفهوم " العالم الإسلامى " إلا أنه لا

يزال واحدًا من أهم المفاهيم المختلف فيها وعليها لدى الكثيرين لأسباب ومقاصد متعددة ومتنوعة، وهو ما يجعل من إلقاء الضوء على مفهوم العالم الإسلامى المعاصر والمعايير المختلفة والمتبعة لتحديده وتوضيح أبعاده ومعامله ، وبيان الدول والوحدات التى تشكل أجزائه ، والذاكرة التاريخية المرتبطة بهذا المفهوم (دار الإسلام) ، وبروز الظاهرة القومية وإفرازاتها فى شكل " الدول القومية " وما أحدثه ذلك من تطورات وتغييرات على المفاهيم المختلفة التى تسهم بدورها فى تحديد مفهوم العالم الإسلامى وما تركه ذلك من آثار على العلاقات بين الدول الإسلامية من جانب، وبين الدول الإسلامية والعالم الغربى على تنوعه - إن صح هذا التعبير من جانب آخر .

وفى إطار الدراسة المتأنية لهذا المفهوم ، فإن وصف جملة التحديات التى يواجهها هذا العالم ، قد يكون أحد الأسباب المهمة فى ترجيح تبنى مفهوم العالم الإسلامى " كمفهوم حضارى " ، وذلك نظراً لشموله كافة التعريفات الأخرى (السياسية ، البشرية والأغلبية العددية) واشتماله على جملة المعايير (العددية والتنظيمية والدستورية) . وتبنى المفهوم الحضارى للعالم الإسلامى كذلك يتناسب مع المدخل المنهجى الذى يحاول دراسة جملة هذه التحديات من منظور حضارى ، ولا شك أن هذا الترجيح لا بد أن

تكون له آثاره فى "مفهوم التحديات الحضارية"، وكذلك العلاقة بين الداخل والخارج وفقاً للدوائر المتفاعلة والمتداخلة والمتقاطعة بحيث تحرك عناصر بحثية ضمن التصورات الإقليمية المختلفة سواء كانت أكثر تماساً مع ما يمكن تصنيفه ضمن دائرة "الداخل"، أو أكثر ارتباطاً مع ما يمكن اعتباره ضمن دائرة "الخارجى" وبما يحقق عناصر تكامل فى التناول والتعامل ومنهجية التحليل .

والأمر كذلك يتعدى تصنيف الداخل / الخارج إلى تصنيفات أخرى تتعلق بالسياسى وغير السياسى ، إذ إن دائرة التفاعل تجعل من منهج النظر والتعامل والتناول لما يسمى بالتحديات السياسية يجب أن يكون منضبطاً ضمن دائرة وصفها بالحضرية وما يتطلبه ذلك على الآخر هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن وصف هذه التحديات بوصف " الحضارية " يجعلنا وضمن هذا البحث نتابع جملة التحديات الرئيسية والاستراتيجية -بالمعنى الواسع - والتي تتصف بالتواتر والدوام النسبى وما تمثله من تحديات مفصلية أو تكوينية أو هيكلية ، وهى بذلك تُخرج المشاكل ذات الطبيعة الآنية أو الوقتية إلا أن تكون منظومة من الإشكاليات ، أو تمثل نموذجاً ومثالاً للتحدى المراد دراسته وبحثه .

لا شك أن تحديد المفاهيم على هذا النحو يفرض بدوره أسلوباً له سماته فى التناول المنهجى لموضوع الدراسة ، خاصة أن موضوع

التحديات التى تواجه العالم الإسلامى ، ليس من الموضوعات الحديثة أو الطارئة ، بل غالباً ما تم إثارتها بشكل متكرر ومتواتر إما فى حالات التغيرات العالمية والدولية أو فى إطار وضوح ضعف العالم الإسلامى والفجوة التى تتسع بين حجم إمكاناته ودائرة فاعلياته ، وأنماط أدواره . وغالباً ما يثار هذا الموضوع ما اجتمعت المتغيرات الدولية التى تبرز هامشية دور العالم الإسلامى .

ومن ثم يصير التفكير فيما يُسمى بالتحديات التى تواجه عالم المسلمين أو العالم الإسلامى ضمن منظومة عالمية ممتدة ومتشابكة ، ومتغيرة الأشكال ، وبما أن هذه التحديات الحضارية قد اختلفت كماً ونوعاً وكثافة ، فيبدو أن مدخل "تويني" حول فكرته الأساسية "التحدى" و"الاستجابة" قد تشكل مدخلاً مهماً ومناسباً فى دراسة عناصر التحدى وأشكال الاستجابة .

أولاً : التحديات الداخلية الحضارية فى العالم الإسلامى :

فى إطار ما حُدد آنفاً من مناسبة مدخل " التحدى والاستجابة " لدراسة هذا الموضوع وبما تحدده من عناصر محفزة للحركة والسلوك ، للاختيار والقدرة على المواجهة ، فضلاً عن " الإرادة " للخروج و "العدة" الملازمة له خروجاً من أزمات استحکمت تدور فى معظمها حول الضعف والانقسام والتخلف والتى ارتبطت على نحو أو آخر بالعالم الإسلامى .

وحقيقة الأمر أننا أمام أهم إشكالية بحثية ضمن وضع بات مستقراً بعد المرحلة الاستعمارية ، والتي خرجت من رحمها "الدول القومية" المستقلة ، والتي تفرض بدورها عنصر معادلة جديدة فى مناهج النظر والتعامل والتناول .

ومن هنا كانت هناك جملة من الإشكاليات والتحديات والأزمات التى تطول الدول القومية جميعاً ، وأخرى تتعلق بالدول الإسلامية خاصة ، وكثير منها تشكل تشكلاً متميزاً فى إطار التكوينات القومية الإسلامية ، وربما تعود فى جانب منها إلى الخبرة الإسلامية فيما قبل هذه التشكيلات التى اصطلح على تسميتها بالدول القومية . وغاية الأمر أن هذه التحديات فيما بعد الاستقلال (قديمها وحديثها) صارت تتشكل وتملك تأثيراتها ضمن منظومة يصعب فيها من ناحية الفصل فى التأثير والتفاعل بين عناصر الداخل والخارج فيها ، فضلاً عن صعوبة تحديد ما هو الداخلى أو الخارجى وفق عناصر تقويم وتقييم لأوضاع التحديات وأشكال الاستجابات .

إننا أمام عناصر قسمة جديدة لا بد من ملاحظتها وأخذها فى الاعتبار إذ ما أردنا رؤية خريطة التحديات على حقيقتها ، ذلك أن كثيراً من الدراسات فى هذا المقام قد تنجح بدرجة أو بأخرى فى رسم خريطة التحديات أو وصفها وصفاً دقيقاً ، إلا أنها قد لا

تفلح فى رصد هذه التحديات ضمن الوسط والبيئة المحيطة بها ، فقد نتصور ذلك ضمن افتراض أن هناك " أمة إسلامية " باعتبارها كيان يملك الإرادة السياسية المتحدة والقرار السياسى الواحد ودراسات أخرى قد تنظر إلى هذه الدول باعتبارها دولاً قومية لا تأثير لوصف الإسلامى على وصف إشكالاتها أو تحدياتها ، ومن ثم فهى تحيد ذلك الوصف وما يمكن أن يتركه من آثار تتمثل فى بعض منها ما تحمله من ذاكرة تاريخية ممتدة لابد أن تجد تأثيراتها الفعلية على أرض الواقع وفى إنتاج الظواهر السياسية المرتبطة به فى بعض تكويناتها . فضلاً عما تحمله هذه التحديات من مخزون تاريخى لا يمكن إهماله بأى حال فى الوصف والرصد ، كما لا يمكن تغافله ضمن تصورات المواجهه واتخاذ مواقف التحدى أو بدائل أخرى ، وذلك ضمن صياغة مشروعاتها الحضارية فى تشكيل عناصر الاستجابة الفاعلة لهذه التحديات الوصف ضمن الوسط لا يزال يملك تأثيراً على أرض الواقع فى إطار الامتداد التاريخى من جهة والامتداد المستقبلى من جهة أخرى .

وضمن هذه السياقات فى الفهم والرؤية يمكن تحديد التحديات فى شكل أقرب ما يكون للمفاصل الكبرى والأزمات المتواترة والضغوط الحضارية المكونة لها والمولدة لتشكلاتها وتحليلاتها ، ومن هنا يبدو لنا أن هذه التحديات السياسية المنوه عنها

لابد أن ترى ضمن امتداداتها (الخارجية) وضمن تفاعلاتها مع المجالات الأخرى السياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والاقتصادية وجملة الحضارية .

هذه النظرة الشاملة تزكى المنظور الحضارى بما يتضمنه ذلك من آثار على كل العمليات المنهجية فى الوصف والتحليل والتفسير والتقويم ، ويتحرك ضمن مسارين مهمين :

الأول : يتعلق بإطار مدخل السنن ، الباحث فى أصول العلل والأسباب والعلاقات الارتباطية والشرطية ضمن مكونات الفعل الحضارى ، السنن الحاكمة لصعود الحضارات وضعفها .

الثانى : يتعلق بالاستفادة من مدخل المستقبلات ، والذي يمكن من النظر إلى مستقبل هذه التحديات ، ومؤشرات حول طرائق مواجهتها ، وذلك فى سياق الارتباط بين هذا وذاك فى إطار السنن الفاعلة .

وضمن تلك المقدمات السابق التنويه إليها يمكن تصنيف التحديات السياسية الداخلية إلى قسمين يعالج كل قسم فى باب :

القسم الأول : المتعلق ببناء الأمة والتحديات المتعلقة بذلك ، وهو يتضمن إثارة جملة التحديات المختلفة فى كل ما يتعلق بقضايا الهوية والاختلاف والتعددية ، وما يحيط بذلك وما يتولد عنه من قضايا مثل العلاقة بين الإسلام والعروبة ، والإسلام والتعددية ضمن مفهومها الواسع (التعدديات العرقية والإثنية والدينية والاجتماعية

... إلخ) ويمكن التطرق فى هذا الصدد إلى الحركات الإسلامية والدينية .

أما القسم الثانى : فهو المتعلق ببناء الدولة أى ما يرتبط بالكيان السياسى والعلاقة السياسية وأنماطها ومتطلباتها ، وتشكيل النظام السياسى ، وهذا يشتمل بدوره على مناقشة جملة من الإشكاليات والتحديات من مثل إشكالية العلمانية وتأسيس النظم السياسية ، إشكالية العلاقة بين الشورى والديمقراطية . وكذلك إشكالية العلاقة بين أطراف العلاقة السياسية وما يرتبط بذلك من تأسيس هذه العلاقة السياسية (أى ترجمتها إلى أشكال مؤسسية مستقرة وفاعلة) وهو ما يجعلنا نتطرق إلى المؤسسات السياسية والأحزاب السياسية ، ومؤسسات المشاركة السياسية والمجتمعات الأهلية والعناصر المتعلقة بمؤسسات الثقافة السياسية فضلاً عن سياسات التنمية . وهذا يثير بدوره جملة الأزمات التى تواجه النظم السياسية فى بلدان العالم الإسلامى (أزمة الهوية ، أزمة الشرعية ، أزمة المشاركة ، أزمة التغلغل ، أزمة التوزيع ... إلخ) . وإمكانات مواجهتها وتقديم أنماط استجابة فاعلة لها .

ثانياً : التحديات الحضارية الخارجية :

التحديات الخارجية ليست طارئة ، ولكنها تمثل بدرجة أو بأخرى الصورة الراهنة لأصل تتجدد أشكاله وأساليبه وأدواته من

مرحلة الى أخرى من مراحل تطور العلاقات الدولية الإسلامية .
 إذن ماهو الثابت وماهو المتغير عبر القرون الممتدة ، سواء فى قرون
 القوة والوحدة أو قرون الضعف والتراجع والتجزئة ؟ ، إن الثابت
 باليقين هو مناط التحدى وهو عملة ذات وجهين :

أولهما : غاية الآخر فى استبعاد وإقصاء وإذابة الأمة ودثر
 نموذجها الحضارى ، وليس هياكلها السياسية فقط .

ثانيهما : قدرة الأمة ودأبها على الاستجابة الدائمة للتحديات
 بأنماط مختلفة من الإيجابيات .

فى ضوء ذلك يمكن الإشارة الى حزمة التحديات الخارجية
 المعاصرة والمتجددة تحدى العولمة ، تحدى المكانة ووضع الإسلام
 والمسلمين فى الفكر الاستراتيجى الغربى فى إطار أطروحتى صدام
 الحضارات والتهديد الإسلامى للغرب ، مضافا الى ذلك تحدى
 صناعة صورة المسلمين فى الغرب وتشويهها ، والسياسات الغربية
 كمصدر للتحدى ، وأضافت أحداث الحادى عشر من سبتمبر
 تحديا مضافا عقد هذه التحديات وزادها كثافة بما أحدثته من
 انعكاسات على عالم المسلمين .



الخرائط الفكرية والمشاريع الحضارية

من الأمور التي يجب التوقف عندها في هذا المقام البحث في الخرائط الذهنية و الإدراكية ، و الخرائط العقلية وتوجهاتها و تصنيفاتها ، و الجمع بين ذلك في إطار امتداد أوسع يمكن تسميته بالخرائط المعرفية بما يمكن أن تشتمل عليه من خرائط فكرية و ثقافية ، و خرائط المعمار الفكري المرتبط بالسياقات الحضارية (الخرائط الحضارية) والمدى الذي تعكسه في سياق ارتباطها بنماذج معرفية وهو أمر يولد عناصر الشاكلة الحضارية من دون إهمال حالة التفاعل الحضاري ومقتضياتها و حال التواصل الحضاري وتأثيراتها .

الخرائط أيا كان وضعها (الذهنية ، الإدراكية ، المعرفية ، العقلية ، الثقافية ، الفكرية ، الحضارية ، النماذج المعرفية ..) تعتمد على المعلومات عن الموضوع في شكل تخطيطات ، تنظم عالم الأفكار و تصنفه ، فترى التضاريس في عالم الأفكار في كليتها ، فيما يراه الباحث أنه أنسب و أليق وأوضح في توضيح الروابط و العلاقات والصلات بين عالم الأفكار الجزئية و خريطة الرؤية الكلية ، و إذا كانت أول أهداف هذه الخرائط الوعي و المعرفة ، فإنها كذلك تتواصل مع استشراف المستقبل وإمكانات التعامل معه .



تجديد الخطاب بين ضرورة مراعاة المتغيرات والوقوع فريسة للضغوطات : مشروع التغيير الحضارى الإسلامى :

تجديد الخطاب الديني من الحملة الفرنسية الى الحملة الأمريكية قراءة في قرنين : خطاب الهوية وهوية الخطاب :

تكشف متابعة تطور "الفكر المتعلق بالدين: ماهية، ودورًا" والمتجسّد في صورة "الخطاب الديني" عبر قرنين، في الأمة العربية والإسلامية عامةً ، عن عدد من المحدّدات أو العوامل التي

أسهمت -كلّ مرة بدرجات متفاوتة- في منح هذا الخطاب خصائصه وشاكلته التي تبدّى عليها.

إنه يمكن -من متابعة هذا التطور- اكتشاف بعض نقاط فاصلة وأصلية؛ نقاط جدال ثقافي وسجال فكري، تبلورت فيها ألوان الخطاب الديني: مرجعياته ومنطقاته، ومنهجيات احتجاجه وآليات منازعته، وقابلياته ومكناته... الأمر الذي يمكن ترتيبه حسب معيارين: خارجي (خارج الخطاب) جامع؛ وهو القضايا محل السجال ومحل إنتاج الخطاب وإعادة إنتاجه، والآخر داخلي وأصل؛ وهو التطور التاريخي ومحطاته المتكررة أو المتجددة. ويمكن التوقف عند مايمكن تسميته اللحظات الفارقة، وهي التي تمثل العقد الأساسية في الحبل الممتد لتطور قرنين من الزمان، واللذين يبدآن بلحظة فارقة مهمة تتمثل في الحملة الفرنسية على مصر (وتقابلها لحظة جبروتية) يتوالى على أثرها عدد آخر من اللحظات الفرقانية التي تفرق بين ماضٍ وآتٍ، وبين موروث ووافد، وبين مقاوم ممانع من جهة ومسائر متابع من جهة أخرى، ولعل أهمها اللحظة التحديثية (محمد علي - إسماعيل - ويواكبها ويكشف عنها خطاب طهطاوي مهم)، ولحظة الحملة الإنجليزية (وتقابلها الحالة العربية-الوطنية)، واللحظة التغريبية في منعطف القرن العشرين (وتواكبها لحظة نهضوية وتوفيقية الأفغاني وعبد

وتلاميذهما ونظرائهم)، ولحظات الاستقلال المنقوص والقاصر، حتى لحظة الحملة الأمريكية مجددًا.

لقد أبرزت اللحظات الفارقة افتراقاً بين توجهين أساسيين تجاه القضايا والأزمات المختلفة التي عبر عنها تطور الخطاب الديني في الأمة عبر قرنين:

- التوجه العلماني التغريبي الحداثي: بين الإدبار عن الذات والبحث عنها في الآخر.

- والتوجه الديني الإسلامي التأسيلي: أزمة المسلمين والتجديد القاصر والقصير والمقصور.

هذه هي الإشكالية التي لا تريد أن تنفصّ حتى الآن لغلبة الجانب النقدي أو الدفاعي على حساب الجانب البياني والبنائي في الرؤية التجديدية الإسلامية وخطابها.

من هنا نأتي إلى السؤال الشامل وهو: على أي أرض نقف: تجديد الخطاب الديني، مفرق الطرق يعود من جديد مع الحملة الأمريكية؟

إن ما تقدمه متابعة تطور وتجدد الخطاب الديني هو عبرة القرنين وخبرة التفارق والتدافع بين مشروعات العلمانيين ومشروعات الإسلاميين باسم التجديد... ذلك في إطار عملية "تجديد الأمة" لا مجرد "تجديد الخطاب الديني" فقط على نحو ما

يراد لنا ضمن الحملة الأمريكية الراهنة على الأمة، فلا بد من السؤال الصحيح قبل الجواب الصحيح... لا بد من الخطاب الذي يحقق الوعي بالحقائق: يحقق ميلاد مجتمع يتواصل مع أصول وسنن أمة السفينة وسفينة الأمة... إن تجزئ المسألة بالوقوف عند الخطاب دون الأمة، وبالوقوف عند القضايا فرادى يتامى لا رحم لها ولا أم ولا أمة، إنها هو خضوع للمعايير الأمريكية.

وحيث إن الدافع الأساس - وبصراحة ووضوح - لطرح مسألة "الخطاب الديني وتجديده" اليوم هو الأزمة العالمية المحيطة بعالم المسلمين جرّاء الهجمة الغربية الأمريكية منذ الحادي عشر من سبتمبر 2001، فإنه من الواجب تتبع التطور الذي حاق بالمسألة التجديدية عامة وبالتجديد في الخطاب الديني بخاصة، ذلك أن هذا التجديد جاء متأثراً بالاحتكاك الحضاري الذي وقع بين عالم المسلمين والغرب؛ حيث صار ثمة تحدّ حضاريٍّ مفروض ومائل للعيان ومتصاعد الوطأة مع الزمن، خاصة أن هذا الالتقاء جاء على حين انكسار وترهل في الذات الحضارية، لم تكن عناصر التجدد الذاتي تعمل بنفس كفاءتها المعتادة، كانت مفاتيح التجدد والمواجهة قد علاها صدادٌ ثقيل، وخصائص الذات غير متميزة بوضوح، اللهم إلا عند نفر قليل عزّ ظهورهم، وكبّل سعيهم بوطأة الحال وتفشي الوهن في القوم وسراهم.

لقد كان سبيل التجديد بين خيارين؛

- إما الالتفات إلى الذات وأمرها، وفق قواعد التجدد الذاتي الحضاري الإسلامي؛ بالتفتيش عن مصادر الوهن، وتلمس مفاتيح التجدد النابع، فيكون الصحو من الغفلة، والنهوض من الرقدة، والمضي قدما في سبل الكرامة والتقدم بعد المكوث في الذيل والذل.

- وإما الالتفات بانبهار ووله وولع إلى الآخر بمنطق المغلوبية والولع بالغالب (وفق السنة التي كشف عنها ابن خلدون)، وإدارة الظهر للذات وأمارات العزة والاعتزاز فيها، فيكون التغرب والتغريب، والغرق في الآخر والتبعية له.

إن ناظم المسألة ومناطها هو الوعي بـ "عناصر التجدد الحضاري الذاتي" والسعي بها في البحث عن مخرج من المأزق الحضاري الذي فرضه الاحتكاك بالآخر. إن جوهر الأزمة - كما كشف عنه مسار التجديد عبر قرنين - تمركز في "مناهج التفكير ومناهج التدبير ومناهج التغيير"، وأن بعض الذين أبدوا استعداداً لتلمس هذه المناهج والعناصر التجديدية قدموا جهودهم ومحاولاتهم إما على نحو "لا يكفي" وإما على نحو "لا يكفي" المستويات التي كانت أزمة الأمة قد بلغت.

من هنا يمكن تضمين قضايا القرنين - بل كذلك القضايا التي

ستجدُّ من بعد- في هذا الإطار: ضرورة وضوح رؤية إسلامية (حضارية ذاتية) شاملة لعناصر التجدد الحضاري الذاتي ومرجعياته والسنن الحاكمة له، وضرورة الجمع بين الوعي العميق بها، والسعي سعيًا غير قاصر ولا جزئيًا ولا ذا علة بما يتبدى في البنية التقويمية للخطاب الديني وأطره. إننا بهذا نقف بين تجديد حقيقي قوامه الذات الحضارية ومكنات التجدد فيها، وتجديد زائف على قاعدة من استبدال الأسس الحضارية للأمة، والرضاء بموقف التبعية تجاه الآخر (الغرب).

وتشكل "قضية الهوية - بحق - القضية الحاكمة لمسار وتطور التجديد والتجدد في الفكر وفي الخطاب الديني عبر القرنين"، حيث بدأ سؤال الوعي بالإشكال الحضاري بمتسلسلة سؤال الهوية المركب من:

* من نحن؟

* ماذا نملك؟

* على أي أرض نقف: الحضارة بين غالب ومنغلب ومغالب؟

* ماذا نأخذ وماذا نرفض أن نأخذ من الغرب؟

* إلى أين المسير؟

إن هذه الأسئلة لا بد أن تطرح بترتيبها بما يستقيم معه سؤال النهضة وفق الأولويات والضرورات وفقهها. إن اعوجاج سؤال

النهضة وتسممه بنقص الوعي بالذات ومكائنها آل على حالة من الخلل والعطل والعطب، خاصة فيما تنبأه التيار التابع المنقسم عن ذاته.

أما التيار التابع فهو لم يكمل متسلسلة أسئلته من جهة، ولم يواجه واقعه بالوسائل المكافئة من جهة أخرى، فظل يتعامل مع القضايا إما تجزيئياً أو كردّ فعل، ولم يلتفت إلى أن فضيلة المنظومة الإسلامية الأساس إنما هي في منظوميتها ووحدتها كنسيج لا ينقض غزله وهو على حاله؛ ومن ثم لم يكن ممكناً تناول القضايا المنبثقة عبر المسير بعيداً عن نسيجها الحضاري المتناسك. هذا الإغفال -أو هذه الغفلة- كان مجالاً للخطاب التابع ليعيد تسكين القضايا في أطر الآخر وبعيداً عن الذات. إن سؤال النهضة المسموم وضع التيار التابع من الذات أمام خيارات غير مواتمة: بين العودة إلى الذات والبحث فيها عن ماكينات التجدد والممانعة والمقاومة والنهوض ولكن مع الوقوع في فخ الانغلاق والانكفاء بعيداً عن العصر، وبين الاختيار المضاد؛ كل ذلك لغية الوعي بأصول المواجهة الحضارية الجامعة بين الوعي بالذات واستبانة سبيل الآخرين.

لقد عبرت مسيرة القرنين عن حالة من الاشتباك على مائدة قضايا واحدة، لكن بين صفيين أو شبكتين من المفاهيم: بين من أراد

أن يداوي أزمة الواقع لكن من صيدلية الغرب والهجرة عبر المكان، ومن أراد أن يصنع أدوية الواقع المعتل من خلال الهجرة عبر الزمان . إن هذا يذكرنا بالمقولة الذهبية لابن القيم للجمع بين نوعي الوعي أو الفقه : " الفقه فقهان: فقه في الأمور الكلية وفقه في الحوادث الجزئية، ولا بد أن نعطي الواجب حقه من الواقع والواقع حقه من الواجب " . وهذا ما لم يفعله الفريقان إما كلياً وإما جزئياً .

لقد تجلّى هذا السؤال القلب، السؤال المنطلق: سؤال الهوية، في عدد من الأسئلة المتولدة والمنبثقة عنه؛ وعلى رأسها "سؤال اللغة". فاللغة هي الواسطة المؤسسة للهوية، هي التي تمثل "بيان الهوية" وبيئتها ودليلها وأمارتها، اللغة هي الرابطة الواصلة، والمميزة الفاصلة، تحدد مساحة الذات وامتداداتها ومتعلقاتها، وتحدد حدود الذات وكيانها اللام لعناصرها، واللغة هي أولى القضايا اتصالاً بالهوية إذ هي أداة الوعي بالذات وأداة التوعية، هي ثقافة وحضارة وتاريخ، وسيرة ومسيرة وسيرة، هي في الخطاب الفصل وفصل الخطاب: وعاء الهوية ووعائها، ووعاء المرجعية ومنظومة تنتظم نسق القيم الحضارية وتعبر عنها، إن "العبارة اللغوية" ليست مجرد جملة حروف وكلمات صماء، بل هي روح فياضة، عبارة ومعبر وعبور وعبرة، ونسق تفكير ومكنات تدبير وضوابط تغيير.

ومن ثم جاءت الهجمة على اللغة مبكرة مع استهداف الهوية والكيان؛ فمنشور الاستشراق وخطابه والخطاب النابليوني مع اللحظة الفارقة الأولى، مثل هذا محاولة بينة لإحداث قدر من التلبس والتدليس والتسميم اللغوي بالمعنى الثقافي والحضاري ومقتضياته، كشف هذا الخطاب عن مدخل الزيف بمحاولة حبس اللغة وتسميمها لكي تتحول من القيام بوظائف البيان إلى التورية والتمويه ووحى الزخرف، ومن الإفهام إلى الإبهام والإيهام، ومن البلاغة والبلاغ والتبليغ إلى قلب حال اللغة وتكسير عظامها، فتنتقل من اللغة الفاعلة إلى اللغة المنفعلة.

وعليه يمكن نسج قضايا القرنين وما دار حولها من خطاب وتجديد في إطار وشواهد:

* أما الإطار فهو المتعلق بالقضايا التأسيسية التي لا تزال أسئلتها مطروحة بعد قرنين: وهي بالأخص قضيتا الهوية واللغة، وهما تعبران عن محددات وتطورات العلاقة بالآخر وتحديد محاور انتهاء الذات.

* وأما الشواهد فهي سائر القضايا التي أفرزها تطور هذا الإطار من قبيل قضية انتهاء الدولة المصرية (بين مفرق: الخلافة الإسلامية - الدولة القومية المستقلة، القومية العربية) وقضية تطبيق الشريعة الإسلامية والنظام السياسي للدولة المصرية، ومسألة

المؤسسات ذات الطابع العام بين ما يسمى بالتقليدية والمؤسسات المستحدثة (حالة الأوقاف نموذجًا)، وقضية التعليم (بين تطوير التعليم السائد/ التقليدي وتحديث منظومة التعليم بالاستفادة من التجارب الغربية)، ومسألة المرأة (كقضية للتغيير الاجتماعي ونقد الأوضاع والسعي لإدخال تحويرات معينة عليها).

